

التاريخ: ١٥/٣/١٤٤٦هـ

الموافق: ١٨/٩/٢٠٢٤م

خطاب الارتباط (التعاقد)لخدمات المراجعة للسنة المالية المنتهية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

خاص وسري

المحترمين

السادة/ شركة تنمية المصادر التجارية

السجل التجاري: ١٩٧٦٦ - ٢٢٥٢

تحية طيبة وبعد...

يؤكد خطاب الارتباط هذا بالإضافة إلى الأحكام والشروط العامة المتعلقة بارتباطات أعمال المراجعة والفحص المرفقة وأي مرفقات أخرى (يشار إليها مجتمعة "الاتفاقية") على الأحكام والشروط التي تم بناء عليها تعيين (شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون) لمراجعة وإصدار تقرير حول القوائم المالية المعدة لغرض عام (يشار إليها فيما بعد بـ "القوائم المالية") لشركة تنمية المصادر التجارية (شركة ذات مسؤولية محدودة) وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

يشار إلى الخدمات المبينة في هذه الفقرة فيما بعد إما بـ "خدمات المراجعة" أو بـ "الخدمات" كما يشار إلى كل من:

- شركة (إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون) "طرف أول".
- شركة تنمية المصادر التجارية "طرف ثاني".

وإذا ما حالت ظروف غير متوقعة حالياً دون إتمام الخدمات وإصدار تقرير (التقرير) حولها كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، عندئذ سنقوم بإخطاركم وكذلك المكلفين بالحكومة فوراً واتخاذ الإجراء الذي نراه ملائماً، وبناءً عليه اتفق الطرفان وهما بكامل أهليتهما النظامية على ما يلي.

أولاً: هدف ونطاق المراجعة

مراجعة القوائم المالية للطرف الثاني (شركة تنمية المصادر التجارية - شركة ذات مسؤولية محدودة) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. ننشرف ونؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا، إن أهداف مراجعتنا تتمثل في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ في إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيدات إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والمعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول أنها مستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.





ثانياً: مسؤوليات المراجع

سوف نقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمطلوبات المهنية، وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة ونقوم أيضاً بما يلي:

- (١) تحديد مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواء بسبب غش أو خطأ وتقديرها وتصميم إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو تحريف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- (٢) الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة ومع ذلك فإننا سنقوم بإبلاغكم بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.
- (٣) تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- (٤) استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وإذا حلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة بالقوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية يتم تعديل رأينا وتسنيد استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- (٥) تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- (٦) وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه وهو أن بعض التحريفات الجوهري قد لا يتم اكتشافها حتى ولو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة.





ثالثاً: مسؤوليات الإدارة

نقوم مراجعتنا على أساس أن (الإدارة والمكلفين بالحوكمة حيثما يكون مناسباً) يقرون بعلمهم ويتفهمون بأنهم يتحملون مسؤولية:

(١) الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

(٢) الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

(٣) تمكيننا مما يلي:

(أ) الوصول إلى جميع المعلومات التي تترك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى.

(ب) المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لفرض المراجعة.

(ج) الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل المنشأة ممن نرى ضرورة الحصول منهم على أدلة المراجعة، وكجزء من أعمال مراجعتنا سوف نطلب من (الإدارة والمكلفين بالحوكمة حيثما يكون مناسباً) مصادقة مكتوبة فيما يتعلق بالإفادات المعدة لنا المرتبطة بالمراجعة.

رابعاً: مسؤولية الالتزام بمتطلبات نظام الدفاتر التجارية

يجب على المنشأة الاحتفاظ بالبيانات الخاصة بدفاترها التجارية وفقاً لمتطلبات نظام الدفاتر التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦١ بتاريخ ١٤٠٩/١٢/١٧هـ ولاتحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٤١٠/٠٧/٢٩هـ والتعديلات اللاحقة لها ("النظام").

خامساً: مسؤولية الإبلاغ الإلكتروني للقوائم المالية

وفقاً لقرار معالي وزير التجارة والاستثمار رقم (٣٥٣/ق) وتاريخ ١٤٣٦/٠٢/١٨هـ بشأن إقرار برنامج الإبلاغ الإلكتروني للقوائم المالية ("قوائم")، والذي يتطلب من المنشآت إيداع قوائمها المالية والمعلومات المالية الخاصة بها من خلال مراجعي الحسابات المعتمدين، فإن موافقتكم على خطاب الارتباط هذا يعتبر بمثابة تفويض لشركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون لإيداع القوائم المالية ونماذج البيانات المالية الملخصة المختارة للمنشأة إلكترونياً لدى برنامج قوائم وذلك بعد إصدار تقرير المراجعة حول القوائم المالية والمنشأة تكون لها المسؤولية بالكامل على إدارة المنشأة عن أي من المسائل المتعلقة بهذا الإبلاغ الإلكتروني. بما في ذلك توفر القوائم المالية ونماذج المعلومات المالية ليتم إيداعها إلكترونياً خلال الفترة المحددة بالنظام، في حين تقتصر مسؤوليتنا على إيداع نسخة إلكترونية من القوائم المالية ونماذج البيانات المالية لدى برنامج قوائم.

SS



سادساً: خدمات الزكاة / الضريبة

في حالة طلبكم منا تقديم خدمة الإقرار الزكوي تكون بأتعاب منفصلة عن أتعاب المراجعة.

سابعاً: الأتعاب والقواتر

تقدر أتعابنا لقاء تنفيذ خدمات المراجعة من واقع الوقت اللازم لتنفيذ مهام المراجعة، عليه تحمب الأتعاب على أساس ساعات العمل المقدر في ضوء حرصنا أن تكون الأتعاب التي نقدرها لمراجعة حسابات (شركة تنمية المصادر التجارية - شركة ذات مسئولية محدودة) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ليست موضوعاً للمناقشة بأي شكل مع مسنولي الشركة. ولذلك فإنه يسعدنا أن نحدد تلك الأتعاب كالتالي:

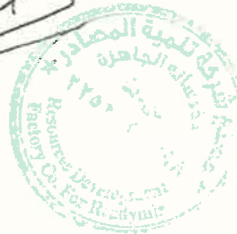
المبلغ	البيان
٢٢,٠٠٠	أتعاب أعمال المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.
٣,٣٠٠	ضريبة القيمة المضافة
٢٥,٣٠٠	الإجمالي فقط (خمسة وعشرون ألف وثلاثمائة ريال) لا غير

على أن تسدد على النحو التالي:

- ٥٠% من قيمة العقد عند التوقيع.
- ٥٠% من قيمة العقد عند توقيع مسودة القوائم المالية.
- لا يدخل ضمن هذه الأتعاب أية ضرائب أو مصاريف أو رسوم حكومية أو أهلية أو خاصة مفروضة حالياً أو تفرض لاحقاً.

البنك	مصرف الإنماء
صاحب الحساب	شركة إدراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون
رقم الحساب	68202914776000
رقم الأيبان	SA9705000068202914776000

٥٥



ثامناً: سرية المعلومات

تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها سرية بطبيعتها ولا تستخدم إلا للأغراض التي يحددها المكتب والعميل معاً، وليست للنشر أو التوزيع لأي طرف آخر بدون إذن كتابي مسبق من العميل.

تاسعاً: أحكام عامة

- ١) في حال وجود خلاف بين الشركة والعميل فإن مسؤولية الشركة تنحصر في قيمة الأتعاب المحددة بخطاب الارتباط (التعاقد).
- ٢) في حال عدم التزام المنشأة بما جاء بالفقرة (ثالثاً) لمسئوليات الإدارة فإننا لن نستطيع إتمام العمل وبالتالي عدم رد الدفعات المستلمة.
- ٣) نحيطكم علماً بأن خطاب (الارتباط) التعاقد هذا سيظل سارياً للسنوات التالية إلا إذا تم إلغاؤه أو تعديله أو تم إصدار خطاب آخر.
- ٤) حرر خطاب الارتباط (التعاقد) من عشرة بنود ومن نمختين أصل للعمل بموجبها.

عاشراً: الاستلام والموافقة

نرجو التكرم بالتوقيع على هذه النسخة وإعادتها لنا للدلالة على أنها تنفق مع مفهومكم للشروط والترتيبات الخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية.

ولكم خالص تحياتنا وتقديرنا،،

الطرف الثاني

شركة تنمية المصادر التجارية

الاسم: طارق بخنا م

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠٢٠/٩/٢٥

الطرف الأول

شركة ادراك العالمية محاسبون ومراجعون قانونيون

الاسم: 

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠٢٠/٩/٢٥

